دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين

د.خالد عبد الجليل دويكات

جامعة القدس المفتوحة

مقدمة

لا يكاد يختلف اثنان على جوهر العلاقة القوية بين التربية والتعليم بأشكاله ومستوياته المختلفة من جهة،وبين التنمية من جهة أخرى ، الأمر الذي جعل العديد من الكتاب والمختصين في مجال التربية والتنمية والاقتصاد، يتحدثون باهتمام حول أهمية دور التربية في تطوير المجتمع وتنميته اقتصاديا وسياسيا وبشريا بل وروحيا وعاطفيا، كي يكون الإنسان في هذا المجتمع قادرا على التكيف مع بيئته ، والإسهام في حل مشاكله ومشاكل مجتمعه، بل وحتى المساهمة في حل مشكلات العالم الذي هو جزء منه، وكذلك المشاركة الفعالة في بناء الحضارة الإنسانية والمساهمة في تطويرها. كما تحدث البعض عن ضرورة ربط التربية بالتنمية، وتوثيق الصلة بين التربية والتأهيل المهني والتقني وسوق العمل، من منطلق الاستجابة لحاجات المجتمع الاقتصادية والثقافية والحضارية،كما تحدث البعض عن أهمية مساهمة العملية التربوية في مسيرة المجتمع التنموية لدرجة اعتبار التعليم العالي أحد المحركات الأساسية للتنمية المستدامة والشاملة.

وللدلالة على عمق الرابطة وقوتها بين التربية والتنمية ،يكفي أن نذكر أننا حين نبحث في التربية بمعناها الواسع، فإننا لا ننسى أن التربية في أوسع معانيها تعني تنمية الإنسان تنمية عقلية وجسدية وخلقية ، تنمية توجه الفرد ليكون انسانا كاملا متكامل النمو واضح الهوية والهدف،قادرا على المشاركة في مسيرة الانتاج والعطاء لمجتمعه وإنسانيته على حد سواء، وهي تنمية – لا شك – تمتد مدى الحياة، ولا تقتصر على فترة عمرية محددة أو جيل ما بعينه، بل هي تربية مستمرة تبدأ منذ لحظة ولادة الفرد ولا تنتهي إلا بانتهاء حياته، وهي أيضا تربية للجميع. فهي تعني تنمية الشخصية الانسانية ومدَها بالخبرات والمعارف اللازمة للحياة ،وللتكيف مع البيئة المحيطة، وهي كفيلة بتوجيه الإنسان الوجهة الصحيحة التي تحقق مصالحه ومصالح المجتمع والجماعة التي ينتمي إليها.

وتعتبر تنمية الموارد البشرية في الدول النامية أمرا مهما،حيث أن هذه التنمية لا تسهم فقط في زيادة أعداد قوة العمل المدربة واللازمة للإستجابة للإحتياجات الوطنية،ولكنها تسهم أيضا في تحسين نوعية الحياة وفرص العمل بشكل عام. وهنا نذكر انه لا يجب أن تكون التربية عبئا على التنمية بحيث تستهلك الشيء الكثير بالإضافة إلى ما تتكلفه هذه التربية من نفقات تقتطع اقتطاعا من مشروعات التنمية ، كما هو الحال في بعض الدول النامية ،أو دول "العالم الثالث" التي تنفق أموالا طائلة على التعليم المدرسي والجامعي ،والنتيجة،مخرجات غثة قليلة لا ترقى لحجم التوقعات والأهداف المرسومة . لذا يجب أن تكون التربية عونا ورافدا للتنمية بكافة أشكالها ومسمياتها ،وهنا ينبغي أن تكون برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي في طليعة المساهمين في إحداث التنمية المستدامة في فلسطين .

وإعداد الإنسان منتجا ومستهلكا في عملية التنمية، هو الدور الأساسي الملقى على عاتق التربية، لأن العنصر البشري يمثل صلب العملية التنموية، ومحورها الهام ،ذلك أن المجتمع الذي يراد تنميته،لا يعدو أن يكون مجموعة من الأفراد، ومن ثم تكون التنمية بدونهم مستحيلة ، وصار ينظر إلى التعليم اليوم وما ينفق عليه من أموال على أنه لون من ألوان "الإستثمار في الإنسان". من هنا ومما سيعرض في هذه الورقة سيظهر جليا دور برامج الدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

أهداف الورقة

تهدف الورقة بالدرجة الاولى إلى البحث في دور برامج الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في فلسطين ، من خلال استعراض المحاور التالية:

1-واقع التعليم العالي في فلسطين وأهدافه

2-مفهوم التنمية المستدامة

3-مفهوم التنمية البشرية

4- دور الدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة 5-التوصيات

أولا : واقع التعليم العالي في فلسطين وأهدافه

تقوم فلسفة التعليم العالي بشكل عام على تنمية المعارف والمهارات لدى الطلبة،وتشجيع روح البحث العلمي وأساليبه المتعارف عليها،وذلك بهدف رفد الجتمع بالكوادر والكفاءآت المتخصصة القادرة على المشاركة الفاعلة والحقيقية في بناء مجتمع مؤسساتي متطور في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والتكنولوجية التي باتت تشكل سمة هذا العصر وشغله الشاغل .وتعتبر الجامعات على وجه التحديد مراكز إشعاع علمي وتنوير ثقافي تهتم بإعداد الكوادر ومتابعتهم للتحصيل العلمي واستثمار الفرص لتنمية المجتمع بصورة عامة،حيث تبرز هنا أهمية التعليم العالي والدراسات العليا في تحقيق التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي والذي لا يتحقق إلا بفضل تنمية العنصر البشري الذي هو الأساس في أي تنمية.

ويأخذ التعليم العالي في فلسطين بعدآ آخر،ويحتل مكانة أكثر أهمية إذ يشكل بالنسبة لنا نحن الفلسطينيون إحدى أشكال الصمود والتحدي والمحافظة على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وصدق انتمائه القومي وتراثه الحضاري والديني الضارب في عمق الارض التي بوركت وبورك ما حولها .

من هذا المنطلق،حمل التعليم العالي الفلسطيني أمانة المسؤولية في ظروف قاهرة عصيبة،حاول فيها المحتل – وما زال – قهر الإرادة الفلسطينية من خلال تضييق الخناق على الجامعات الفلسطينية وعلى طلبتها وأساتذتها، ظانآ بذلك أن بإمكانه فرض سياسة التجهيل والترحيل التي يخطط لها لإفراغ الأرض من أصحابها الشرعيين ،لا سيما الشباب منهم، محاولاً بأساليبه الدنيئة إفراغ الشخصية الفلسطينية من محتواها المعرفي والثقافي،بل وقتل الإبداع والابتكار فيها،واستخدم لذلك كافة الأساليب والوسائل من ممارسات عدوانية همجية تمثلت باقتحام الجامعات والمعاهد، وإغلاقها لفترات طويلة ،والاعتداء على حرماتها وموظفيها ومصادرة الكتب وملاحقة طلبتها واساتذتها ،فقتل العديد واعتقل المزيد،وما كل هذا إلا لسد

أبواب العلم والتقدم الثقافي والحضاري في وجه شبابنا فكان " الكف في مواجهة المخرز " كما يقول مثلنا الشعبي الفلسطيني،واستطاع التعليم العالي الفلسطيني أن يقطع أشواطا هامة تمثلت في افتتاح جامعات ومعاهد وفرت الفرص لآلاف الطلبة الفلسطينيين ،فكانت جامعة النجاح الوطنية في نابلس "جبل النار " ،وجامعة بير زيت في رام الله الصمود والجمال ، وجامعة الخليل في مدينة "خليل الرحمن " وجامعة بيت لحم في مهد المسيح –عليه السلام – وكانت الجامعة الإسلامية والأزهر وجامعة الأقصى في "غزة هاشم " وكانت جامعة القدس في "القدس الشريف ورام الله" وكانت الجامعة العربية الأمريكية في" جينين القسام "،وكانت "جامعة القدس المفتوحة " في كل الوطن الفلسطيني من "رفحه إلى جينينه".

وتعتبر التربية بشكل عام، والتعليم الجامعي بشكل خاص من أكثر المؤثرات التي تساهم في تنمية المجتمع وتطوره ،بل يشكل الإثنان مكوناً رئيسياً من مكونات دليل التنمية البشرية،لأنه تقع على القطاع التعليمي التربوي برمته رسالة إعداد الأجيال من القادة والمفكرين وعلماء المستقبل والباحثين الذين سيقودون دفة التغيير والإمساك بناصية العلم والتقدم نحو مشروع التنمية الشاملة المستدامة– إحدى لغات هذا العصر–. وتلعب الجامعات دورا هاما رياديا في مشروع التنمية،كونها حاضنة للمفكرين والباحثين وعلماء اليوم والغد،ورافدا رئيسا للمجتمع بالكفاءات والكوادر البشرية.

ويمتاز التعليم الجامعي العالي في فلسطين بخصوصيات معينة جعلت من أهدافه ذات طابع خاص تأخذ بعين الإعتبار الظروف السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي نشأ فيها هذا التعليم، ونلمس ذالك فيما يسمى بالعبارات الهدفية (Mission Statements) للجامعات الفلسطينية،التي توضح أهداف الجامعة وأغراضها أو وظائفها الأساسية.ويذكر كتاب صدر عن منظمة التحرير الفلسطينية حول" ندوة مشاكل التعليم الجامعي في الوطن المحتل والروح الجامعية" عدة عبارات هدفية لجامعات فلسطينية مثل جامعة بير زيت حيث نجد أن الجامعة منذ تأسيسها هدفت بالإضافة إلى التدريب الأكاديمي إلى" إعداد الطلبة ليكونوا مواطنين صالحين وفعالين قادرين على تحمل المسؤولية،وعلى مواجهة تحديات المستقبل ،وتشجع الجامعة طلبتها على أن يكونوا مبدعين ومتقنين لأعمالهم ".

ونقرأ في الدليل العام لجامعة بيت لحم للعام 1987–1988 أن غاية جامعة بيت لحم في أوسع معانيها هي" خدمة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بكونها مركزاً للتعليم ولتقدم المعرفة والحفاظ عليها ونشرها واستعمالها وأن أعظم مطمح للجامعة هو إشباع العقل البشري بالمعرفة عن طريق روح التفاهم والرؤية الأخلاقية والمبادئ المعنوية التي يجلها العالم قاطبة أعظم إجلال ."

أما أهداف جامعة النجاح الوطنية ،فنجد أن دليل الجامعة لعام 1980-1981 فقد لخصها بما يلي:

1-توفير البيئة الجامعية الحيوية للأكفياء من أبناء الشعب الفلسطيني الراغبين في الاستفادة من برامجها الأكاديمية وخدماتها الثقافية والاجتماعية والفنية.

2-تنمية الشخصيةالفلسطينية القادرة على التفكير الموضوعي الناقد والتقويم السليم والتجاوب بإحساس ذهني وانساني مع المجتمع من خلال تنمية الذات وتطويرالدوافع والقدرات باعتبار التعليم عملية متواصلة.

4- إحياء التراث العربي الاسلامي وتوثيق روابط التعاون مع الشعوب المحبة للسلام.

5-الاستمرار في تطوير الجامعة لتحافظ على حداثتها والتجاوب مع حاجات المجتمع وتحديات المستقبل .

أما جامعة الخليل فقد تأسست من أجل خدمة المجتمع وتطويره وأن أهدافها تتلخص فيما يلي :

1-نشر المعرفة باتاحة فرص التعليم العالي 2 -الاهتمام بشخصية الطالب ومسلكه ومواطنته الصالحة.

3-العناية بالحضارة العربية الاسلامية ونشر تراثها والاهتمام بالقيم الاخلاقية.

4-توثيق الروابط مع الجامعات والهيئات العلمية العربية والاجنبية.

واعتمادا على الأهداف السابقة لبعض الجامعات الفلسطينية النظامية يمكن القول أن فلسفة التعليم الجامعي (العالي) وأهدافه في فلسطين تبنى على ثلاثة مرتكزات هي :

1-الاهتمام اهتماما صادقا بالعلم والتكنولوجيا سمة هذا العصر وسلاحه المتاح.

2- كما ان الانسان لا يحيا بالخبز وحده،فلا بد له من تدعيم اهتمامه بالعلم والتكنولوجيا بمجموعة من النظم والقيم الانسانية والاخلاق الحميدة المستندة الى تعاليم الدين الحنيف وروحه السمحة،حتى يتولد في الخريج نظاما سلوكيا يقوده الى العمل الصالح البناء الذي يفيده ويفيد مجتمعه ويجعله مواطنا صالحا منتجا معطاءآ.

3-الاهتمام بالتراث اهتماما لا يربط المرء بماضيه فحسب، بل ويجعله معتزا به حريصا عليه وعلى فهمه.

ثانيا : مفهوم التنمية المستدامة

قبل أن نتحدث عن مفهوم التنمية المستدامة لا بد أن نعرج قليلا على مفهوم التنمية بشكل عام ، حيث تختلف تعريفات التنمية باختلاف المدارس التي ينتمي لها هذا الكاتب أو ذاك،ففي أدبيات التنمية تعريفات مختلفة ومتعددة،يعود السبب في إختلافها وتباينها إما للمكان أو الزمان،أو الظروف السائدة أو إلى الخلفية الأيدولوجية التي تقف خلف هذا التعريف او ذاك،هذا بالإضافة إلى أن كل فريق يريد أن يبرز الجانب الذي يهتم به،فهناك من حاول ربط التنمية بالبعد الثقافي أو الأخلاقي أو الإقتصادي أو الحضاري.

وقبل ان نخوض في قضية التعريفات المتعددة للتنمية، حريُ بنا ان نعرج على معنى التنمية لغويا.

يشير عبود(1992) إلى أن التنمية –لغويا- هي من النمو،فعله الثلاثي :نما ينمو، بمعنى "زاد وكثر،يقال "نمى الزرع، ونما الولد ،ونما المال" ومن ثم فهو بمعنى "كبر وازداد".

والفرق اللغوي بين (النمو) و (التنمية) هو أن النمو يحمل معنى "التلقائية" بينما تحمل التنمية معنى "التدخل" لإحداث هذا النمو أو توجيهه وجهة معينة.

ثم إن التنمية بأبسط معانيها تعني التطور والتقدم نحو الأفضل ومواكبة التغيرات والتجديدات المتسارعة في عالمنا،حيث يشمل هذا التطور كافة مجالات الحياة المختلفة،وتتطلب التنمية استغلال الدول لكافة مواردها ومصادرها وإمكانياتها المادية والبشرية، والإنسان- بالطبع- أثمن هذه المصادر.

وهنا نذكر ما يطرحه ريحان (1998) الذي أشار إلى أن الثروة القومية تنقسم إلى عنصرين رئيسين هما: الثروة البشرية وعنصر الثروة المادية.وهذا يتفق مع ما يطرحه ويشير إليه سعيد(1998) حول تزايد الحديث عن مفهوم التنمية البشرية الذي ينظر للتنمية من منطلق تأثيرها على الناس وتأثرهم بها،ليصبح التوجه التنموي منطلقا من قاعدة الهرم التنموي(أي من الناس ومصالحهم ومن مشاركتهم واستفادتهم من العملية التنموية).

وكانت الأمم المتحدة قد أعطت تعريفا للتنمية منذ عام 1956 على انها " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الإندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع".

أما مفهوم التنمية المستدامة فهو يعني : تنمية اقتصادية ومستوى معيشي لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الغذاء وعماد الحياة اللازم للسكان وتسعى إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة" حيث يمكن تحديد العناصر التالية للتنمية المستدامة:

1-المحافظة على عدد مناسب من السكان. 2-استنباط ونقل وتكييف أشكال جديدة من التقنية 3-تطوير المؤسسات التعليمية والصحية لنشر الوعي وتغيير الاتجاهات لتحفيز التغيرات الاجتماعية والثقافية. 4-العناية بالبيئة وتحسينها والمحافظة على العناصر الأساسية فيها. 5-تحسين العناصر الاقتصادية بما يحقق متطلبات اقتصاد السوق.(عبد الحي،2006،ص 80).

ثالثا:مفهوم التنمية البشرية

بعد ان تحدثنا عن مفهوم التنمية بشكلها العام من خلال استعراض عدد من التعريفات ووجهات النظر المختلفة، ننتقل الآن إلى موضوع التنمية البشرية التي تشكل عماد التنمية الشاملة المستدامة لأي مجتمع.

يشير سعيد(1998) إلى تزايد الحديث عن التنمية البشرية الذي ينظر للتنمية من منطلق تأثيرها على الناس وتأثرهم بها،ليصبح التوجه التنموي منطلقا من قاعدة الهرم التنموي(أي من الناس ومصالحهم ومن منطلق مشاركتهم واستفادتهم من العملية التنموية).وينوه سعيد إلى ضرورة الإتفاق على جعل الإنسان محور اهتمام التنمية،إذ لا بد من تقوية الإنسان وتمكينه ضمن رؤية اجتماعية تعددية قادرة على التكيف مع المتغيرات،بحيث يبقى الإنسان مكرسا نفسه للبناء.

ويذكر عطية(2003) أن الأمم المتحدة أولت اهتماما خاصا بمصطلح التنمية البشرية منذ عام 1990 عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية،ويورد تعريفا للتنمية البشرية بأنها" عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها" أي أنها Human development is a process of enlarging people's choices

ومن ثم فإن الانسان هو محور عملية التنمية فهو وسيلتها وغايتها. ويرى عطية أن التنمية البشرية تقوم على أساس أربعة عناصر هي: الإنتاجية والعدالة والاستمرارية والمشاركة. كما يرى عبد الحي(2006) أن الاستثمار الحقيقي للموارد البشرية في البلدان المتقدمة أو النامية على حد سواء لا يتحقق إلا بقدرتها على الاستخدام الأمثل لقدرات الأفراد فيها، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية في هذه الدول تمثل نتاج كل الجهود المبذولة في سبيل تنمية الأفراد. وعليه يجمل دور التعليم العالي في تحقيق التنمية البشرية في محورين:

1-تعديل أنماط السلوك ونظام القيم والاتجاهات بما يناسب الطموحات التنموية في المجتمع. 2-إعداد القوى البشرية اللازمة والمدربة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية وتزويدها بالمعارف والمهارات والقيم التي يتطلبها العصر الحديث.

ويشير ريحان(1998) إلى أن مفهوم التنمية البشرية المستدامة قد حصل على دفعة إضافية بعد أن تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نهاية الثمانينات،كما تم تطوير المفهوم إلى مقاييس كمية.

ويشير سعيد(1998) إلى تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية الذي ينص على أنها " عملية توسيع لخيارات الناس وتعزيز قدراتهم من أجل استخدام أمثل لهذه الخيارات. ومن هذا المنطلق تم تحديد ثلاث خيارات أساسية إذا لم تتحقق تصبح فرص أخرى صعبة المنال،وهذه الخيارات هي: أن يعيش الإنسان حياة مديدة وصحية منتجة،وأن يكتسب المعرفة،وأن يحصل على الموارد اللازمة لحياة مريحة ومطمئنة.

رابعا :دور الدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة

حيث أن هذا هو محور الورقة الرئيس والهام، لا بد ان ننطلق من مسألة هامة تتعلق بدور الدراسات العليا في تحقيق وتعزيز التنمية البشرية في فلسطين، وذلك من خلال استعراض دقيق ومدروس لأهداف كليات وبرامج الدراسات العليا في عدد من الجامعات الفلسطينية والعربية لتعميم الفائدة.

فالتعليم العالي في فلسطين وغيرها من الدول يساهم بدرجة كبيرة في تنمية الموارد البشرية في ضوء ما تمتلكه الجامعات من قوى بشرية وكوادر أكاديمية وفنية مدربة مؤهلة لإحداث التغيير ودفع عجلة التنمية، إضافة إلى الحفاظ على التراث الثقافي والحضاري للشعب الفلسطيني في وقت عصيب يتعرض فيه تاريخنا وثقافتنا للنهب والتزوير.ولا مكان في الوقت

الحاضر للتعليم المنعزل عن المجتمع وحاجاته ومشكلاته. ومن المعلوم انه لدينا في فلسطين تسع جامعات تمنح تعليما عاليا بمستويات مختلفة ،والجامعات هي الأزهر و الجامعة الإسلامية والأقصى وبيت لحم وبير زيت والنجاح والخليل والقدس. وحين نتحدث عن الدراسات العليا فإننا نقصد هنا المستوي الثالث من التعليم العالي الذي يحصل به الفرد على ثلاثة أنواع من الشهادات عقب حصوله على شهادة البكالوريوس وهي الدبلوم العالي أو الماجستير أو الدكتوراه.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن"الدراسات العليا في جامعة اليرموك " التي اطرحها مثالا للجامعات العربية لكوني تخرجت منها مؤخرا ، وأدركت عن قرب أهدافها ،حيث تهدف إلى تحقيق ما يلي:

أ-زيادة المعرفة الإنسانية وترسيخ قاعدة البحث العلمي في الجامعة ب- تنمية قدرات طلبة الدراسات العليا في مناهج البحث العلمي وأساليبه في الحقول المختلفة ج-إعداد متخصصين من مستوى عال لتلبية متطلبات خطط التنمية الشاملة وحاجات المجتمع د- دراسة المشكلات ذات الأبعاد المحلية والعربية بشكل خاص وبشكل عام.

ويذكر السلوادي(2002) أن الدراسات العليا تعد من معايير التقويم الأساسية التي تقاس بها مكانة الجامعة ،وهي تحتاج إلى وسائل وامكانات مادية ومعنوية ،ويلخص في عجالة الأهداف المتوخاة من تأسيس برنامج البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة القدس المفتوحة التي ترتكز على" تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني من البرامج والتخصصات المختلفة مما يسهم في تطوير المجتمع الفلسطيني وتقدمه ،إضافة إلى تخريج متخصصين في مجال التعلم عن بعد والتعليم الجامعي المفتوح للعمل في الجامعة".
ونجد أهدافا أخرى لدائرة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة القدس المفتوحة تتمثل في ما يلي: 1-تشجيع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس مما يزيد من فاعلية الجامعة في خدمة المجتمع. 2-اقتراح اللوائح والقوانين والإجراءات المنظمة لحركة البحث العلمي في الجامعة.
3-استحداث برامج للدراسات العليا في العديد من التخصصات مما يسهم بشكل فاعل في زيادة الإنتاج العلمي.

4- دعم حضور المؤتمرات والندوات والمشاركة فيها محلياً وعالمياً.
5-عقد المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة التي تحقق أهداف الجامعة وتزيد من تفاعلها مع المجتمع.

6- دعم تأليف الكتب ونشرها بعد تحكيمها حسب الأصول والمعايير المعتمدة في البرنامج. (**www.qou.edu**)

أما مرسي (1998) فقد حدد عددا من الأهداف العامة للدراسات العليا وهي:

1-تكوين كفاءات علمية متخصصة تسد بها الجامعات حاجتها من أعضاء هيئة التدريس

2-تدريب مجموعات من الشباب على آليات البحث العلمي وتعويدهم على الصبر والمثابرة في طريق العلم

3- تعويد أجيال الشباب من الباحثين على النظر إلى مشكلات مجتمعاتهم من خلال البحث الموضوعي

4- مواكبة حركة التنمية في المجتمعات التي توجد بها الجامعات والعمل على المشاركة في خطط التنمية إعدادا ومشاركة ومتابعة وتقويما.

5-البحث في مشكلات التنمية الناتجة عن التنفيذ وتباين أسباب تلك المشكلات وتقديم الحلول العملية لها

6-إثراء المعرفة العلمية الإنسانية عن طريق البحث والاستكشاف

7-- تدريب المهنيين كالمعلمين والأطباء والمهندسين ورجال القانون لمساعدتهم على النمو والتطور المهني

8-تطبيق البحوث وتحويلها إلى وسائل تكنولوجية لحل مشكلات المجتمع

9-إعداد القوى العاملة المدربة على مستويات عليا من العلم والتقنية

نستطيع القول هنا انه لكي تتحقق التنمية البشرية المنشودة لا بد من توفير التعليم النافع والمفيد الذي يعمل على بناء الإنسان بناء متكاملا عقلا وروحا وضميرا وسلوكا ويكسبه مهارات العمل والإنتاج وينمي قدراته ويصقل ملكاته ومواهبه ويؤهله للابتكار والتجديد والإبداع والتميز، وجامعاتنا الفلسطينية مطالبة باستشراف المستقبل وطرح قضايا وتحديات الزمن القادم وتقديم الحلول والبدائل،وتشارك بحوثها ودراساتها في خدمة المجتمع وقضاياه التنموية، بحيث تجمع الجامعات بين وظيفة التعليم والبحث العلمي وتنمية المجتمع وإشاعة العلم والفكر والتنوير الثقافي.

وقد أظهرت دراسة قام بها شاهين وبنات (2004) هدفت إلى استطلاع اتجاهات الدارسين في جامعة القدس المفتوحة نحو فتح برنامج للدراسات العليا أن الدارسين يفضلون الالتحاق ببرامج تستجيب لحاجات المجتمع ومتطلباته مثل الإدارة والريادة والعلوم الاجتماعية والسلوكية والتربية الخاصة لارتباطها بحاجات التنمية وضرورة مواكبتها.

كما أظهرت دراسة عابدين (2003) التي هدفت إلى تقييم أعضاء هيئة التدريس والطلبة

لبرامج الدراسات العليا في جامعة القدس أن درجة تقييم هيئة التدريس والطلبة لبرامج الدراسات العليا في جامعة القدس كانت متوسطة بالنسبة لمجالات التقويم والمدرسين والسياسات وارتبطت مشكلات الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بغياب التسهيلات المادية والبحثية وضعف ارتباطها بحاجات المجتمع الفلسطيني للتنمية.

وبين البستان(2000) في دراسته حول واقع برامج الدراسات العليا في الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس أن معظم أفراد العينة أكدوا على ضرورة مراجعة أهداف الدراسات العليا وهياكلها التنظيمية وسياسات القبول فيها، وان افتتاح برامج للدراسات العليا يجب أن يتم بعد إجراء مسح ميداني للتعرف على احتياجات المجتمع.

نجد هنا انه على الرغم من وجود فلسفة وأهداف لبرامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، على الرغم من وجود عدد كبير من الجامعات العربية ووجود كليات وأقسام تتمح درجات علمية عليا ماجستير ودكتوراه، فإن مساهمتنا وإنتاجنا العلمي لا يرقى لمستوى الأمم الأخرى.كما نجد انه في آخر تصنيف للجامعات على مستوى العالم لم تتصدر جامعاتنا العربية أي قائمة ولا حتى حازت على مرتبة المئات الأولى،فعلى سبيل المثال احتلت جامعة القاضي عياض المغربية مثلا المرتبة (5026) عالمياً، وجامعة محمد الأول المغربية في الرتبة (7036) ، والجامعة الأمريكية بالقاهرة جاءت في المرتبة (1526)،بينما نجد أن الجامعات الأمريكية قد سيطرت على المراتب الأولى للتصنيف العالمي، إذ استحوذت تلك الجامعات على ثماني مراتب من أصل أفضل عشر جامعات في العالم، واستطاعت جامعة كامبردج انتزاع المرتبة الثانية عالمياً، وجامعة وأكسفورد المرتبة (10)، ولقد اعتبر التصنيف جامعة هارفارد الأمريكية أحسن جامعة في العالم ثم كامبردج البريطانية، ثم جامعة ستانفورد الأمريكية ثم نظيرتها جامعة كاليفورنيا بركلي .

وعلى امتداد المراتب المائة الأولى لأفضل الجامعات في العالم نجد الغالبية العظمى جامعات أوروبية أو أمريكية وقلة قليلة جامعات آسيوية (8 فقط)، أحسنها حسب التصنيف جامعة طوكيو (في المرتبة العشرين)· ومن حيث الأفضلية دائماً تتصدر الولايات المتحدة القائمة ، فضمن أفضل (500) جامعة في العالم نجد (168)أمريكية و(40) بريطانية، ومثلها ألمانية و (34)يابانية و(23)كندية ومثلها إيطالية و(21) فرنسية و(18) صينية،وهذا يشير إلى الغياب الواضح لجامعاتنا العربية عن اللحاق بركب الجامعات الأخرى التي تنتج المعرفة والعلم والتكنولوجيا،مما يضع أمامنا ألف إشارة استفهام ؟ وفي ذات السياق يذكر عبد الحي(2006) أن الدول العربية لا تنقصها الكفاءات العلمية لكنها تشكو من عدم المساندة

الكافية للمعرفة العلمية خصوصا خارج الجامعات، وعلى الرغم من وجود أكثر من 177 جامعة وما يزيد عن ألف وحدة ومركز بحث ونمو سنوي بمعدل 9.5% في أعداد الحاصلين على الدكتوراه، ومساهمة العرب في سنة 1996 وحدها بنشر نحو ثمانية آلاف بحث علمي في المجلات الدولية، غير أن معدل الابتكارات العلمية والتقنية في الدول العربية يقترب من الصفر. ويحذر عبد الحي من تدني مستوى التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية،والتدهور المستمر والمتزايد في هذا الجانب مما يهدد بالقضاء على جودة التعليم العالي في الجامعات التي تعاني من سوء التخطيط، وتدهور نوعية البحوث أو منهجيتها وفاعليتها وارتباطها بحاجات ومتطلبات تنمية المجتمع.

ويرى برا مكي (2002) أن التعليم العالي في فلسطين يعاني من المشاكل التي تعايشها الكثير من الدول النامية ومنها عدم التناسب بين التعليم التقني والمهني والتعليم الجامعي،ولعل الوضع الأكثر سوءا هو التوسع السريع في الدراسات العليا دون الانتباه للجودة ونوعية البرامج ، ويقترح وضع آلية واضحة لضبط جودة البرامج المختلفة ،حيث لا يمكن الوصول إلى التخطيط السليم للتعليم العالي والوصول لمستويات مقبولة دوليا دون وجود جهاز يقوم دوريا باعتماد البرامج ويعطي النصح في نقاط الضعف لتلافيها.
ويطرح ريحان (2000) أسبابا ومشاكل أخرى يواجهها التعليم العالي منها ضعف التنسيق بين الجامعات، والتكرار الذي يعود حسب رأيه إلى استمرار تقاليد التنافس والاعتبارات السياسية ومحدودية القدرات الادراية للوزارات/ وانعدام الدعم المالي الثابت للتعليم العالي، مما دفع الجامعات إلى تغطية عجزها بأية طريقة ممكنة دون الاهتمام بالاعتبارات الأخرى.

من هنا وبناء على ما تقدم ندرك انه لا يمكن أن نتصور حدوث تنمية ما في بلادنا دون أن يتم هذا التغييرالمنشود للمجتمع في اتجاه العلم والتكنولوجيا ، الذي يجب أن تقود دفته جامعاتنا وكليات وبرامج الدراسات العليا، وان أن يكون هناك تناسق وتناغم بين مخرجات التعليم العالي وتوظيفها في المجتمع وخدمة قضايا التنمية وسوق العمل ،حيث إن التنمية اليوم تفرض ضرورة "التحول الفكري للمجتمع بأسره نحو الروح العلمية والتكنولوجيا". وهذا يقودنا الى الخروج بجملة من الأفكار والتوصيات– إن صح التعبير– وهي:

التوصيات

1-أن تنشط الجامعات الفلسطينية وبرامج وكليات الدراسات العليا بشكل خاص، لتكون رائدة التغيير في المجتمع والثقافات السائدة ،بحيث تعمل على توجيه العملية التعليمية نحو تنمية الإنسان الفلسطيني،ليشارك في تنمية المجتمع.

2-أن تعمل برامج الدراسات العليا على تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني، وفق رؤى التحديث والتطور حتى يتسلح المواطن الفلسطيني بالثقافة القادرة على الصمود أمام الثقافات البديلة، بحيث يكون محصلة التعليم ومخرجاته قوى بشرية مدربة مهنيا ومعرفيا ومنهجيا لمواجهة حاجات ومهن وتخصصات فنية يحتاجها المجتمع الفلسطيني

3-أن تراعي جامعاتنا توظيف الموارد والمصادر البشرية والمادية اللازمة بما يحقق الفائدة لتطوير العملية التعليمية وتحديث أساليب التعليم واستخدام التقنيات الحديثة التي تدعم الإبداع وتشجع البحث العلمي وفق سياسات وخطط مرتبطة بخطط التنمية.

4- دعوة الجامعات الفلسطينية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي والتعاون مع الجامعات العربية والأوروبية، لفتح برامج دكتوراه تساهم في التخفيف عن راغبي العلم مصاريف السفر والغربة والتكاليف الباهظة.،وتساهم في تحقيق التنمية

ويمنع هجرة الأموال والأدمغة للخارج بحثا عن الشهادات العليا.

5- إعادة النظر في التخصصات والبرامج القائمة وإدخال تخصصات وبرامج جديدة تتناسب وتلبي حاجات ومتطلبات التنمية الشاملة،لا سيما الدراسات التقنية والعلمية الحديثة والدراسات التخصصية التي يجب أن تهدف إلى تأهيل الخريجين للمشاركة في حل المشاكل التي تواجه مؤسسات الدولة وقطاعاتها الصناعية والإنتاجية والخدماتية.

6- توجيه بحوث طلبة الدراسات العليا لحل مشكلات حقل العمل لقاء تحمل تلك المؤسسات تكاليف البحث مضافا إليه أجور مناسبة للجامعة وللباحثين وأثمان المواد والتجهيزات المستخدمة في البحوث.

7-أن تعمل الجامعات الفلسطينية على معالجة مشاكلها المالية بطرق علمية صحيحة بدلا من استغلال التعليم العالي لإخفاء المشكلة وفتح تخصصات وبرامج دراسات عليا مكررة وتساهم في زيادة البطالة ،ولا تشكل رافدا للتنمية المستدامة.

8-أن تعمل السلطة الوطنية ووزاراتها " المالية والتعليم العالي" على توفير الدعم المالي للجامعات وزيادة مخصصات البحث العلمي داخل الجامعات.

انتهى بحمد الله وتوفيقه

المراجع

- برامكي ،جابي(2000). تجربة التعليم العالي في فلسطين منذ الاحتلال. السياسة الفلسطينية،السنة السابعة، العدد 26، 2000،مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،نابلس :ص 6-14

- البستان،احمد(2000).واقع برامج الدراسات العليا بجامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس:دراسة استطلاعية،المجلة العربية للعلوم الإنسانية،الكويت،العدد 70،37-52)

- دليل الدراسات العليا في جامعة اليرموك:منشورات جامعة اليرموك،2007،ص3

-ريحان،رمزي(1998). إشكاليات مفهوم التنمية البشرية المستدامة في فلسطين ومقاييسها. في برنامج دراسات التنمية (1998).التنمية البشرية في فلسطين.جامعة بير زيت:رام الله في فلسطين

- سعيد،نادر عزت.(1998).التنمية البشرية بين التجارب الدولية والقطرية والتوجهات الفلسطينية.في برنامج دراسات التنمية (1998).التنمية البشرية في فلسطين.جامعة بير زيت:رام الله في فلسطين

- السلوادي،حسن (2002).برنامج البحث العلمي والدراسات العليا. رسالة جامعة القدس المفتوحة:العدد الرابع،كانون ثاني 2002،ص 40 .

- شاهين،محمد و بنات،بسام (2004).اتجاهات الدارسين في جامعة القدس المفتوحة نحو فتح برنامج للدراسات العليا، ،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 4.

- عابدين،محمد(2003) تقييم أعضاء هيئة التدريس والطلبة لبرامج الدراسات العليا في جامعة القدس،مجلة النجاح للأبحاث والعلوم والإنسانية،المجلد 17،العدد 1، 173-220

-عبد الحي، رمزي أحمد.(2006).التعليم العالي والتنمية.الطبعة الأولى،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية.

- عبود،عبد الغني.(1992).في التربية المستمرة ومحو الأمية وتعليم الكبار.الطبعة الأولى،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة.

- عطية،عبد القادر محمد(2003).اتجاهات حديثة في التنمية.الدار الجامعية: الإسكندرية

-مرسي،محمد(1998):أهداف الدراسات العليا،مجلة التربية،جامعة قطر،المجلد 27،العدد 127